

# معالی الشیخ سعد بن ناصر الشتری تخریج الفروع عل الأصول للزنجاني 71 من المطلق والمقيّد إلی مسائل

سعد الشتری

الحمد لله رب العالمين والصلوة والسلام على افضل الانبياء والمرسلين اما بعد اسأل الله جل وعلا ان واياكم لخيري الدنيا والآخرة.  
وبعد نواصل ما كنا ابتدأنا به من قواعد تخریب - 00:00:00

يجي الفروع للوصول التي ذكرها العلامة الزنجاني رحمة الله تعالى. وكنا قد ذكرنا عددا من في ابواب النکاح. ولعلنا ان نذكر شيئا منها  
فيما يأتي. المسألة الرابعة في والمقيّد اذا ورد مطلق ومقيّد فهل يقيّد المطلق او يترك على - 00:00:20

انطلاقاً المراد بالمطلق الاسم الصادق على اصل الجنس بدون تقييده بـ اي قيد. واما المقيّد فالمراد به الموصوف. بوصفه زائد عن اصل  
الجنسى. ومثال ذلك اذا قلت رجل فهذا مطلق لانه لم يقيّد بـ اي صفة. فاذا قلت رجل طويل او - 00:00:50

رجل سمين فانت حينئذ قد قييده بوصف زائد عن اصل الجنس. اذا ورد المطلق والمقيّد في سياق واحد. فحينئذ لا اشكال في انه  
يحمل المطلق على المقيّد وهكذا اذا كان المطلق والمقيّد لهما حكمان مختلفان فحينئذ - 00:01:30

لا يحمل المطلق على المقيّد لاختلاف الحكمين. ومن امثلة ذلك انه في كفارة الظهار ذكر اعتاق الرقبة وصيام الشهرين واطعام الستيين  
مسكينا. وفي كفارة ذكر العنق الصيام ولم يذكر الاطعام. فهنا لاطعام - 00:02:00

حكم مختلف يختلف فيه الظهار عن القتل. ومن ثم لا يحمل المطلق على المقيّد وكفارة القتل ليس فيها اطعام. ويبقى عندنا ما اذا  
اتحد الحكم. ما اذا اتحد الحكم بين المطلق والمقيّد خصوصا اذا كان سببها واحدة. فحينئذ هل يحمل المطلق على المقيّد -  
00:02:30

او لا يحمل. فاذا قلنا بـ انه يحمل المطلق على المقيّد كان هذا من سبيل البيان. ومن ثم لا يعتبر الغاء؟ و اذا قلنا بـ انه لا يحمل المطلق  
على المقيّد نظرنا في التاريخ فعملنا بالمتابعة - 00:03:00

وجعلناه ناسخاً للمتقدم. قال المؤلف ذهب الامام ابو حنيفة من تابعه من الوصوّلين الى ان المطلق والمقيّد اذا ورد في حادثة واحدة  
يعني في حكم واحد وبسبب واحد لا يحمل المطلق على المقيّد. لماذا؟ قالوا لـ ان كلام الحكيم محمول على مقتضاه - 00:03:20  
اي على ما يدل عليه ومقتضى المطلق الاطلاق بدون تقييده بالصفات. ومقتضى المقيّد تقييمه بتلك الصفة قالوا لا يحمل المطلق على  
المقيّد لـ ان كلام الحكيم محمول على مقتضى ذلك فاذا كان المطلق هو المتقدم قلنا بـ ان المقيّد ينسخه فيتفق قولهم مع قول غيرهم -  
00:03:50

الاخرون يقولون على سبيل البيان وهم يقولون على سبيل النسخ. واما اذا ورد المقيّد اولا ثم ورد بعده المطلق فحينئذ عند الحنفية  
يقولون نعمل بالمطلق ونجعله ناسخاً للمقيّد متقدماً. وقال الشافعي وهو مذهب جمهور اهل العلم يحمل المطلق على المقيّد. فيفسّر  
المطلق - 00:04:20

خطاب المقيّد ويجعل تفسيراً له. قالوا لـ ان الحكيم انما يزيد في الكلام بـ ذكر الصفة المقيدة لزيادة في البيان فلم يحسن الغاء تلك  
الزيادة الذي هو القيد بل يجعل كأنه طالهما مع - 00:04:50  
لان موجب المقيّد يعني اثره ومعناه متيقّن. وموجب المطلق الحمد لله يهدّيكم الله. وموجب المطلق محتمل. يقول ولـ ان موجب  
المقيّد متيقّن يعني لو انه عمل في المقيّد فحينئذ يكون قد امتنل يقينا - 00:05:10

لأنه لأن المقيد جزء من المطلق لما قال اعطي رجلا ثم قال اعطي اه فاعطي رجلا طويلا فحينئذ اذا اعطينا الرجل الطويل  
كنا امتننا الاولين الامرین الاول والثاني - 00:05:40

واما اذا لم نعطي الا القصير فحين اذ يحتمل ان تكون قد امتننا مقتضى الامر او لم اه نمتن مقتضاه. قال ويترفع عن هذا الاصل  
مسائل منها ان النكاح لا ينعقد بحضور الفاسقين او الفاسقين هل يشترط في الشاهد ان يكون عدلا - 00:06:00

انا في الحديث لا نكاح الا بولي وشهيدين. ثم جاءنا في لفظ اخر لا نكاح الا بولي وشاهد عدل وشاهد عدل. فالاول مطلق شاهدين  
لم يذكر فيها اشتراط العدالة والثاني مقيد بالعدالة. فإذا قلنا يحمل المطلق على المقيد فلا بد في شهود النكاح من - 00:06:30

ايش؟ من العدالة في الشهود. واذا قلنا لا يحمل فانه حينئذ يصح تصح شهادة الفاسقين. قال منها ان النكاح لا ينعقد بحضور الفاسقين  
عند الشافعي رضي الله عنه لقوله عليه السلام لا نكاح الا بولي وشاهد عدل فانه تقيد للشهادة بالعدالة - 00:07:00

وعندهم عند الحنفية ينعقد النكاح بشهادة الفاسق المطلق قوله عليه لا نكاح الا بولي وشهود ولم يذكر قيد ايش؟ العدالة. وعندهم انه  
لا يحمل المطلق على المقيد؟ والشافعي رضي الله عنه نزل هذا المطلق على المقيد اي فسره به - 00:07:30

الاتحاد الواقع وابو حنيفة تقدم المطلق عن المقيد. المسألة الثانية في الولي هل يشترط في الولي ان يكون عدلا او لا يشترط فيه  
ذلك؟ لانه قد وردنا روایتان احدهما تبل لا نكاح الا بولي فاطلقته. وهناك روایة جاء فيها لا نكاح الا - 00:08:00

مرشد وشاهد عدل. فحينئذ هل نحمل المطلق على المقيد؟ او لا نحمله عليه فإذا حملنا المطلق على المقيد اشترطنا في الولي ان  
يكون مرشداد عدلا فان قلنا لا يحمل المطلق على المقيد فحينئذ لا نشترط هذا الشرط في الولي. ولا - 00:08:30

ان بعض الفقهاء الذين يشترطون الولي قد لا يشترطون هذه الصفة بناء على ان الروایة الواردة فيها هذا الباب لم تثبت لديهم. قالوا  
ومنها ان الفاسق لا يلد تزويج بالقرابة عندنا. لقوله عليه - 00:09:00

السلام لا نكاح الا بولي مرشد وشاهد عدل. وقال ابو حنيفة رضي الله عنه في يديه مطلق قوله عليه السلام لا نكاح الا بولي وشهود  
عنه ان المطلق لا يحمل على المقيد. وتلاحظون هنا - 00:09:20

ان الحنفي لا يرون اشتراط الولي. لكنه لو تولى العقد لانعقد العقد بكلامه وعبارته حتى عند الحنفية. لكن عند الجمهور عند الشافعية  
وطائف يقولون لابد في الولي ان يكون عدلا ولا يصح ان يكون فاسقا. وعند الحنفية وجماعة لا يشترطون هذا - 00:09:40

ومنها ان اعتاق الرقبة الكافرة لا يجزئ في كفاره الظهار عندنا في كفاره الظهار قال تعالى فتحرير رقبة من قبل ان يتماسي. فاطلق  
رقبة نكرة في سياق الاثبات. فتصدق على اي رقبة سواء كانت مؤمنة او كافرة. ثم ورد - 00:10:10

في كفاره القتل انه تعالى قاف ومن قتل مؤمنا خطأ فتحذير رقبة مؤمنها فقيد الرقبة بكونها مؤمنة. فهل نحمل رقبة الظهار على رقبة  
القتل فنقول لابد في رقبة الظهار من الایمان ان قلنا يحمل المطلق على المقيد - 00:10:40

فانه لا بد من اشتراط الایمان فيها. وتلاحظون هنا ان الحكم متحد وهو اعتاق رقبة. وان السبب مختلف هنا ظهار وهناك قتل. قال  
ومنها ان اعتاق الرقبة الكافرة لا يجزئ في كفاره الظهار - 00:11:10

عندنا حمل المطلق قوله تعالى في رقبة الظهار فتحرير رقبة. من قبل ان يتماسي على قوله تعالى في كفاره القتل فتحرير رقبة مؤمنة  
ودية مسلمة الى اهله. وقد مضى ذكر هذه المسألة في صدر الكتاب. ومنها ان السيد اذا كان له عبد كافر. هل تجب عليه - 00:11:30

صدقة الفطر او لا؟ عندنا السيد يملك مملوكا غير مسلم كافر فهل يجب على السيد ان يخرج صدقة الفطر عن هذا المملوك الكافر او لا؟  
ويجب بخوجه عن مملوكه المسلم باتفاق الكلام في الكافر. قال ومنها ان السيد اذا كان له عبد كافر لا تجب - 00:12:00

وعليه صدقة الفطر عن ذلك العبد الكافر عند الشافعية. لما روی نافع عن مالك عن ابن عمر رضي الله عنه وان رسول الله صلى الله  
عليه وسلم قال ادوا صدقة الفطر عن كل حر وعبد نصف صاع من بر. هنا - 00:12:30

اللفظ مطلق. لم يقيده بالاسلام. وروي عنه انه قال ادوا عن كل حرية ان هو عبد من المسلمين نصف صاع من الحنطة فهنا قيد آآ  
المملوك الذي تخرج عنه صدقة الفطر بكونه من المسلمين - 00:12:50

قال فالشافعي رضي الله عنه يحمل المطلق على المقيد ويشترط الایمان في ايجاب صدقة الفطر على في ايجابي صدقة الفطر على

السيد عن مملوكة. وابو حنيفة رضي الله عنه لا يحمل - 00:13:20

علاء المقيد وبالتالي يوجب على السيد اخراج صدقة الفطر عن مملوكته الكافر المسألة التي بعدها مسألة في شهادة النساء هل هي شهادة ضرورة او شهادة قصرية. هل هي شهادة ضرورة؟ او هي شهادة اصلية - 00:13:40

ويترتب على هذا المعنى ما احلال شهادة المرأة محل شهادة الرجل في عدد من المسائل وتلاحظون ان المرأة قد تقبل شهادتها وحدها في مواطن عند الحنابلة يعني مثلا في شهادة الرطاع الحنابلة يجيزون شهادة المرأة الواحدة - 00:14:10

بينما الشافعية يشترطون شهادة اربع من النساء كل امرأتين عن رجل المقصود هل النساء في هذه المواطن التي قبلت فيها شهادة النساء ضرورية او اصلية. قال الشافعي هي ضرورية غير اصلية لا - 00:14:40

لا تقبل الا في مواطن الظروف. لماذا؟ قال لان الشهادة ولاية دينية. والولاية الدينية تكون لايهم؟ الرجال والشهادة هي امانة شرعية ولماذا كانت ولاية دينية وامانة شرعية؟ لان فيها او يتربى عليها اجراء الاحكام على الاخرين. وفيها قبول - 00:15:00

اه الشهادة مما يجعل الشاهد بمثابة المقصود في صدق قوله. وقد اخر خبر النساء ناقصات عقل ودين. ولهذا لم تقبل شهادتهن في كثير من القضايا كالحدود. لما به من الغفلة والذهول ونقصان العقل. وحيث قبلت شهادة المرأة اقيمت شهادة اثنتين مقام شهادة رجل - 00:15:30

واحد والسبب الثاني قالوا ان القضاء لا يتولاه النساء فهكذا الشهادة لان الشهادة تقام في منصب القضاء على رؤوس الاشهاد. ويحصل الامر فيها بالتزكية والتعديل والبحث عن وذلك نهاية في التبرج والتكشف المنافي لحال النساء وحينئذ نقول - 00:16:00  
بان النقص الذي يمنع قبول الشهادة في موضع يجب في حكم القيام ان يمنع من قبول الشهادة في كل موضع قياسا على الرق. فكان اصل قبول الشهادة من النساء على مواطن الظروف خارج - 00:16:30

عن القياس وما كان كذلك فانه لا يقاس عليه ويقتصر فيه على مورد النص. والنص لم يرد شهادة النساء في الا في امور الاموال. وما يقصد به المال. وقال الامام ابو حنيفة شهادة - 00:16:50

النساء شهادة اصلية بدليل وجوب العمل بشهادة النساء مع القدرة على شهادة الرجال. لو احذر شاهدا وامرأتين قبلت الشهادة ولو كان قادرا على احضار شهود الرجال فدل هذا على ان - 00:17:10

ان شهادة المرأة اصلية وليس بدللا. ولو كانت شهادة النساء شهادة ضرورية غير اصلية لما سمعت شهادتهن مع القدرة على تحصيل شهادة الرجال. وكون المرأة قد نقصت عن الحال وعندهن غفلة ونسيان فقد آآ جعل الشارع آآ عدد النساء - 00:17:30

مقام شهادة الرجل الواحد كما قال تعالى ان تضل احداهما فتذكرة احداهما الاخرى رتب على ذلك عدد من المسائل منها في باب النكاح لو شهد رجل وامرأتان هل تقبل الشهادة؟ قالت - 00:18:00

امور لا تقبل الشهادة هنا لان الشهادة هنا انما جاءت بشهادة الرجلين عندهم ينعقد للنكاح بشهادة النساء. وهكذا في مسائل الطلاق. هل يثبت بشهادة النساء او لا ومثله في العتاب والوصية والوكالة وكل حق ليس بمال ولا يقصد منه المال - 00:18:20

هل يثبت بشهادة النساء قال الشافعية لان شهادة المرأة للضرورة. وقال الجمهور قبل مشاهدتها اصلية الثانية ان شهادة القابلة وهي التي تتولى توليد المرأة الحامل اذا شهدت وحدها هل تقبل شهادتها او لا؟ قال الشافعية لا تقبل لان - 00:18:50

عندهم ان شهادة النساء شهادة للضرورة. وهنا لا ضرورة في اشهادها. وعند الجمهور يقولون تشهد خاشعة قبل شهادة القابلة ويثبت به النسب والميراث والطلاق المتعلق بالولادة بناء على ان شهادة - 00:19:20

شهادة اصلية. مسألة اخرى عندها من انواع الاستدلال قياس الدلال الاصل في القياس ان يبني القياس على العلة التي توجد قبل قبله مثل ذلك العلة في تحريم الخمر الاسكار وهي موجودة في النبي - 00:19:40

الاسكار هذا وصف ثابت للمشرب قبل تقرير هذا الحكم هذا تعليق للحكم بعلته هل ان نعلم الحكم باثره ولازمه ونتيجته وبالتالي نقيس عليه او لا قال ذهب اصحاب ابي حنيفة رضي الله عنه الى ان حكم الشهيد يدور مع اثره مع اثره مو مع علته - 00:20:20  
مع اثره وجودا وعدما. فينزل وجود اثر الشيء منزلة وجوده. وعدمه منزلة عدمه استدلالا بوجود الاثر على وجود المؤثر. وبانتفاءه

على انتفائه. والشافعي رضي عنه منع من الاستدلال بقياس الداللة. محتاجا فيه باحقيقة الاصل. فان - 00:20:50  
الاحكام والاثار تتبع الحقائق تتبع العلل. وليس الاحكام تابعة للاثار. وفي تنزيل اثر الشيء منزلة ذلك الشيء في وجوده وعدمه يجعل المتبوع تابعا. لأن الاصل ان يوجد الشيء ثم يوجد - 00:21:20

اثره لام يوجد الاثر اولا ثم يوجد المؤثر. قالوا وذلك قلب للحقائق ويترفع عن هذا الاصل مسائل منها ان المصابة بالفجور يعني اذا كان عندنا امرأة زنا بها رجل اذا زالت بكارتها بالزنا الممحض فانها تستنبط عندها لوجود حقيقة الشيارة - 00:21:40

انتم تعرفون ان البكر اذا تقدم لها الخطاب فان رظاها سكوتها وان الثيب لابد فيها من النطق. فعندها الان امرأة لم تتزوج لكنها فضلت بكارتها. بالفجور فحينئذ هل تعتبرها ثيابا ونقول لا بد من نطقها؟ او تعتبرها بكراء فنقول يكفي - 00:22:10

سكوتها قال منها ان المصابة بالفجور اذا زالت بكارتها بالزنا الممحض فانها استنبطوا عندها تصبح ثيب. لماذا؟ لوجود حقيقة الشيارة فهي الان اصبحت ثيابا وعندتهم تزوج كما تزوج الابكار يكفي السكوت ويكتفى بسكتتها - 00:22:40

لماذا؟ لأن ذلك الفجور والزنا الممحض وطأ لا تتعلق به احكام من احكام الملك ولا من خصائصه فاشبه الوثبة والطفرة ولا يزول به حكم البكارية. هذه الامور عدم وجود احكام الملك هذا امر تابع للوطن فاستدلوا بوجود الاثر - 00:23:10

عدم وجود الاثر على عدم وجود المؤثر. وهناك نظروا الى حقيقة الامر ولكن هنا قالوا تعتبر حكم الشيء لا حقيقته بدلالة انه في الوجبة تزول البكارية ومع ذلك لا تعد ثيابا. قال ومنها ان نكاح الاخت في عدة - 00:23:40

اختي البائنة جائز عندنا. رجل طلق زوجته الطلاقة الثالثة يجوز له ان يعقد على اختها وهي لا زالت في العدة او لا يجوز؟ قال الشافعية يجوز. وقال الجمهور لا يجوز ذلك. قال ومنها ان نكاح الاخت في عدة الاخت البائنة جائز عندنا لأن المحرم هو الجميع - 00:24:10

في السبب المثير للوطء او في الوطء المقصود بهذا السبب وقد انعدم ذلك حقيقة لان لا يتمكن حين لكونها قد بانت وعند الجمهور لا يجوز عقد النكاح على عدة على اه اختي المطلقة طلاقا بائنا. قالوا لان العدة اثر من اثار عقد النكاح - 00:24:40

ونحن نستدل بوجود الاثر على وجود المؤثر. قال لا يجوز عنده لان العدة من خصائص في احكام النكاح فجعل بقاوه بمنزلة بقاء اصلها في تحريم الجمع فجعل بقاء العدة بمنزلة بقایا اصل النكاح بتحريم الجمع بين المرأة واختها. ومنها اذا طلق الحرة ثلاثة - 00:25:10

ثم تزوج امة في عدتها جاز عندنا. وعندهم لا يجوز الاصل تحريم عقد النكاح على الامة المملوكة. الا بشرطين الا يجد طول الحرمة وان يلحقه تلحقه المشقة والعنق اذا طلق الحرة الطلاقة الثالثة فحينئذ هل يحق له ان - 00:25:40

بالقمح حينئذ فمن قال تعتبر الماضي؟ قالت يتزوج لانها اصبحت اجنبية هذه البائنة. ومن قال تعتبر الاثر فائز النكاح هنا وهو العدة لا زال موجودا. فنستدل بوجود الاثر وهو العدة على بقاء - 00:26:20

العصر ومنها ان المختعل الذي التي خالعت زوجها وفسخت بالخلع هل يلحقها الطلاق او لا يلحقها؟ يعني خالعها وبعد الخلع قال انت طلاق. فقال خلع في الطلاق في زمن الخلع. هل يعتبر - 00:26:50

ويحسب او لا؟ قال ومنها ان المخترعة لا يلحقها صريح الطلاق عندنا لماذا؟ لان النكاح قد زال. وعندهم يقولون العدة اثر من اثار العقد. ونحن استدلوا بوجود الاثر على وجود المؤثر. ومنها ان المبتوطة في مرض الموت - 00:27:20

قتل ترث عندنا وعندهم ترث ما دامت العدة قائمة. المبتوطة المطلقة الطلاقة ثلاثة في مرض الموت اذا طلقها. هل ترث؟ مات الزوج بعد ذلك. هل ترث او لا هناك اربعة اقوال الشافعي يقول لا ترث بمجرد الطلاقة. نظرا الى ذات اللفظ - 00:27:50

الحنفية يقولون ترث ما دامت في العدة. لان العدة اثر من اثار النكاح فنستدل بوجود الاثر على وجود المؤثر الحنابلة يقولون ترث ما لم تتزوج مناقضة بنقيض معاملة له بنقيض قصده. وهناك من قال ترث ولو تزوجت. الخوف؟ نعم - 00:28:20

مرض الموت المخوف المخوف مرض الموت ننتقل الى مسألة اخرى اذا دار اللفظ بين معناه الشرع ومعناه اللغوي فعلا ماذا نحمله فعلى ماذا؟ نحمله. يقول قال الشافعي يحمل على المعنى الشرعي - 00:28:50

اا اذا قام الدليل على ان المراد به المعنى اللغوي. لما قال تعالى واقيموا الصلاة احملوا على المعنى الشرعي لا على المعنى اللغوي.

وذهب اصحاب الامام ابي حنيفة رضي الله عنه الى - 00:29:20

انه يتوجه حمله على الموضوع اللغوي. ويكون مجازا فيما عاداه. والكلام بحقيقةه الى ان يدل الدليل على معناه المجازي. فلا نصرفه

عن الحقيقة قوية الى المعنى الشرعي الذي هو مجاز الا بدليل. قول - 00:29:40

الحملة على المعنى الشرعي اولى لان الشارع انما جاء لبيان الاحكام الشرعية لا للتعریف بالمعانی الواو قال ويترفع عن هذا الاصل

مسائل منها ان الزنا لا يوجب حرمة المعاشرة عندنا - 00:30:10

عندهم يوجبها. لو زنى بامرأة هل يجوز له ان يتزوج بدين في تلك المرأة او لا يجوز؟ قال الجمهور لا يجوز. فالزنا تثبت به المعاشرة

وقال الشافعی لا لا يوجب حرمة المعاشرة - 00:30:30

لماذا؟ الجمهور يقولون بان في قوله تعالى ولا تنكحوا ما ابائكم من النساء الا ما قد سلف. لفظة النكاح قالوا تحمل على المعنى اللغوي

فتتصدق على الوطئ كما تصدق على العقد والشافعی يقولون تحمله على المعنى الشرعي فقط وهو العقد - 00:31:00

قال ومدار نظر الفريقين على تفسیر اسم النكاح في قوله ولا تنكحوا ما نكح اباوك من النساء الا ما قد سلف وحنیفة رضي الله عنه

يقول معناه الوقت لانه مأخوذ من الظم والجمع. قال تعالى حتى اذا بلغوا النكاح يعني الوقت - 00:31:30

وحيث ورد النكاح في الشرع بمعنى العقد فلان العقد سبب للوطئ فيعبر بالسبب عن وقال الشافعی رضي الله عنه لفظ النكاح يراد به

العقد لانه لم يرد في الشرع مطلقا - 00:31:50

الاو يراد به العقد. قال صلی الله عليه وسلم لا نكاح الا بولي وشهود. ويقال حضرنا نكاح فلان وانما يراد به العقد في صرف لفظ

النكاح عند الاطلاق على العقل - 00:32:10

ايش؟ ها؟ عندنا الشرط وليس الشرعي قال الشافعی رضي الله عنه لانه لم يرد في الشرط لا في الشرع خطأ ويقال حضرنا نكاح فلان

وانما يراد به العقد. في صرف لفظ النكاح عند الاطلاق الى - 00:32:30

العقد كما في لفظ الصوم والصلة تحملها على المعنى الشرعي. فانهما عند الاطلاق يحملان على المعنى الشرعي دون اللغوي. واما قوله

تعالى حتى اذا بلغوا النكاح. وقوله ناجح اليه ملعون فان - 00:33:00

ما حمل على الوطئ لان هذا اللفظ لا يمكن تفسيره بالمعنى الشرعي الذي هو العقد فحمل على المعنى من المسائل المترتبة انه قد ورد

في الحديث لا ينكح لا ينكح هل يراد بها الوقت او يراد بها العقد؟ قال الجمهور يراد بها - 00:33:20

بالتالي لو عقد المحرم لم يصح عبده. وقال الحنفي المراد الوقت وبالتالي لو عقد عقد نكاح صح العقد. ومنها ان المحرم لا يجوز له ان

يتزوج واو وان عندنا لقوله عليه السلام لا ينكح المحرم ولا ينكح لا ينكح يعني لا يكون ولها. وعند - 00:33:50

يجوز للمحرم عقد النكاح. وحملوا لفظ النكاح في الحديث على الوطئ دون العقد. وعليه حمل الامام ابو حنيفة رضي الله عنه لفظ

النكاح في قوله من لم يستطع منكم طولا ان ينكح المحصنات المؤمنات فاما - 00:34:20

ما ملكت ايمانكم من فتياتكم المؤمنات حتى جوز للحر نكاح الامة بدون خوف يعني المشقة. قال المؤلف مسائل الصداق ذاق مال

يدفعه الزوج للزوجة عند آا او في عقد النكاح - 00:34:40

هل المهر والصداق حق لله؟ او حق للزوجة؟ يتربط على ذلك. لو قال انا اذا اتزوجك بدون مهر قالت انا رضيت هل يصح العقد؟ ان

قلنا هو حق لله نقول لا يصح حتى ولو تراضى - 00:35:20

واذا قلنا حق للزوجة فيجوز للزوجة ان تتنازل عن حقها. قال الصداق عند الشافعی رضي الله عنه تمحيض حقا للمرأة ثبوتا واستيفاء.

واحتاج في ذلك باستقالتها باسقاطه تملك اسقاطه وبان فوائد المهر تعود على المرأة. وقال ابو حنيفة رضي الله عنه الصداق حق - 00:35:40

له تعالى ابتداء وربما قال الوجوب لله او الواجب والواجب لها. واحتاج في ذلك بان يجب شرعا لا بایجابها. بل بایجاب الشرع حتى لو

لو اتفق الزوجان على اسقاط وجوب المهر مع اتفاقه مع لا اسقاطه. ويترفع عن هذا الاصل مسائل. الاولى ان مفوضة - 00:36:10

البطع المراد بمفهوم البطع من لا يذكر المهر في حقها ان مفهوم البضع لا تستحق المهر عندنا بنفس العقد وعند الحنفية تستحق  
مفهوم البضع المهر. وان رضيت بان لا يجب لها يثبت لها - 00:36:40

لانه حق ايش؟ لله تعالى. ومنها ان الصدقة لا يتقدر عندنا. بل يجوز قليله وكثيره. وذلك انه حق للمرأة وعند الشاة وعند الحنفية لا  
يصح المهر الا اذا كان عشرة دراهم او اكثر - 00:37:10

حتى لو ذكر خمسة دراهم وجب عشرة دراهم. وعللوا ذلك بأنه اقل مال له هم في الشهر اللي هو عشرة دراهم حتى يقطع به السارق  
في مذهب الحنفية لا يقطع السارق الا عشرة دراهم. قالوا فلا - 00:37:40

استباح البضع بدون هذا المقدار. وجمهور ينazuونه في الاصل فيقولون تقطع يد السارق في ثلاثة دراهم ومنها ان المرأة فاذا خطبها  
كفو بدون مهر المثل ورضيت به يجب على الاولياء تزويجها عندنا. لماذا؟ لأن المهر حق - 00:38:00

فإن أبوا زوجها القاضي وعندهم لا تلزمهم الاجابة الاولياء كما لو دعا إلى غير كفء فلا تلزمهم الاجابة الا اذا كان هناك مهر المثل وزيادة  
قال المؤلف مسائل اختلاف الدارين - 00:38:30

الدار هنا يراد بها البلد. الذي يكون له ولاية اتق الله. قال المؤلف اختلاف الدارين اعني دار الاسلام ودار الحق هل هناك اختلاف بين دار  
الحرب ودار الاسلام في الاحكام الشرعية او لا؟ قال الشافعي - 00:39:00

لا يوجد اختلاف. وقال ابو حنيفة بل هناك اختلاف في الاحكام. هل هناك نوع من انواع الدور غير هؤلاء نقول نعم. هناك دار العهد.  
هناك دار العهد اذا الشافعي يرى ان اختلاف الدارين لا يجب اختلاف - 00:39:30

الاحكام قال لان الدور لا تختلف هنا عنه هنا دار الاسلام ودار الحرب وهكذا اماكن والمزارع والرباع لا حكم لدار البيغي ودار العدل وانما  
الحكم لله تعالى ودعوة عامة على الكفار سواء ا كانوا في اماكنهم او في غيرها. وقال الامام ابو حنيفة اختلاف الدارين يجب تباهي -  
00:40:00

الاحكام واحتاج في ذلك ان تباهي الاحكام حقيقة وحكمها نازل منزلة الموت والموت تقاطع للامالك فكذا تباهي الدارين. فكما ان الموت  
يقلب الاحكام ويغيرها فهكذا تباهي الدارين. قال لان الملك في الاصل انما يثبت بالاستيلاء على - 00:40:30

والاستيلاء ينقطع بتباهي الدار حقيقة وحكمه. لخروج الدار عن يد المال ولانقطاع يده من الولايات والتصرفات. اذا الشافعي يقول ||  
اختلاف الدارين لا يجب تباهي الاحكام والجمهور يقولون يجب تباهي الاحكام يتفرع عن هذا - 00:41:00

مسائل منها هناك زوجان هاجر احدهما اليها سافر احد الزوجين اليها وبقي الآخر في دار الحرب. هل ينقطع بذلك او لا؟ فعلى القول  
الاول لا ينقطع. لان اختلاف الدارين لا يجب تباهي الاحكام. وعلى 00:41:30

القول الثاني ينقطع قال اذا هاجر احد الزوجين اليها مسلما او ذميا وتختلف الآخر في دار الحرب فحينئذ لا ينقطع النكاح عندنا بنفس  
الخروج وعند الحنفية ينقطع لتباهي الدارين. وتباهي الدارين يجب تباهي الاحكام عند الحنفية. ومنها اذا - 00:42:00

اسلم الحربي وخرج اليها وترك ماله في دار الحرب ثم انتصر المسلمين على الكفار ما له هل يعود اليه او يكون غنيمة؟ اذا قلنا اختلاف  
الدار لا يجب اختلاف الاحكام فالمال باقي في ملكه. قال ومنها اذا اسلم الحربي وخرج اليها وترك ماله في دار الحرب - 00:42:30

ثم ظهر المسلمون على دارهم فان ماله لا يملك عندما لا يكون غنيمة يقتسمها المجاهدون لماذا؟ لان اختلاف الدار لا يجب تباهي  
الاحكام. وعندهم يملك ويكون من جملة الغنائم لان اختلاف الدار يثبت به تباهي الاحكام. ومنها من اسلم في دار الحق - 00:43:00  
وبقي في تلك الدار ولم يهاجر الى دار الاسلام. فهل تعتبره معصوم الدم؟ لان اختلاف الدار لا يثبت به اختلاف الاحكام ونوجب علاقات  
الودية والقصاص وعلى من اتلف ما له الظمان كما في - 00:43:30

الاسلام وهو قول الامام الشافعي او نقول بان اختلاف الدارين يثبت به والاحكام كما قال الامام ابو حنيفة وعلى ذلك فان القاتل لا  
يقتل. والمال لا يؤخذ ولكن لا يجب الظمان فان العصمة المقومة تثبت بالدار والحرمة تثبت - 00:43:50

بالاسلام اذا قال ابو حنيفة يحرم قتله هذا ايش؟ معصوم الدم لم يهاجر. يحرم قتله ويحرم اخذ ماله. ولكن من اخذ ماله فانه لا يجب  
على ذلك الاخذ للظمان. ليش؟ قالوا لان العصمة المقومة تثبت بالدار - 00:44:20

الرسمة التي يجب بها ضمان المال انما تثبت كونه في دار الاسلام. والحرمة تثبت بالاسلام فإذا كان في ديار الكفار لم يثبت له الحكم.  
هذا شئء من احكام اه ممساني هذا الكتاب - 00:44:50

بارك الله فيكم وفقكم الله بكل خير وجعلنا واياكم من الهداء المهتدين هذا والله علم فصلى الله على نبينا محمد وعلى آله وصحبه وسلم تسليماً كثيراً شيخ العودة يوم ثمنطعش ان شاء الله. عندنا الاسبوع القادم لا يوجد درس. الاسبوع الذي يليه كذلك. الموعد  
الاسبوع - 00:45:10

هي دي كم الموعد وكم التاريخ؟ شوفوا لنا في التقويم يوم الاربعاء ثمانية سبعة السبت القادم موافقين ها اسبوع اللي قبله. احدعش.  
الاربعاء احدعش معناها الاحد احدعش السبت اللي بعده ثم منطعش الوقت ثم منطعشر سبعة - 00:45:40  
لا الله الا اجازة متى؟ ها؟ اربعة سبعة週間の土曜日  
اربعة زورو احدعش احدعش سبعة احدى عشر週間の土曜日  
اسبوع القادرم اربعة سبعة. نعم. السبت يكون داخل الاجازة واحدى عشر سبعة هذا - 00:46:20

فأعتدى على آخر الاجازة ثمنطعشر سبعة خير ان شاء الله بارك الله وفقكم الله بالخير وستر الله عليه. سؤال يصير تفضل. بالنسبة لو  
قتل خطأ تجب فيه الديرة على مال المسلمين. من قتله - 00:47:00

مسلم قتله مسلما خطأ وهو في دار الكفار. القاتل؟ القاتل نفسه ليس على بيت المال مراد بالحادثة الحكم. بالنسبة لمسألة الاخيرة ان يدخل في ذلك اقامة الحج. لا احد يقول باقامة الحج؟ لا اقامة - 00:47:30

الصلة ان اختلاف الدار - [00:48:10](#)

يقطع صلة من في الدار هذا عمن في تلك الدار. كما ان الموت يقطع الصلة بين الميت والاحياء الحوار وش الاشكال خشية ان ان يلحق ولذلك هذا لا يفرغ على هذا الخلاف عدم قطع يد السارق - 00:49:00

مسألة الاطلاق والتوقيت فيه يعني نفس - 00:49:30

بس روایات مختلفة ما يحمل على خلاف الثقة لا العموم الان هنا نبحث فيما لو صحت اذا ضعفناها بسبب اخر فحينئذ ما يدخل بحث في المقيد والمطلق. ما في خلاف اصولي في زيادة زيادة - 00:50:00

قبول زيادة الثقة شوف الذي يقول بحمل المطلوب يشترط الصحة على شروط الصحة عنده هنا هالحين نبحث في ايش ؟ فيما لو صحت. عند هذا يشترط الا تكون زيادة. على رواية البقية - 00:50:20

الاولى الوالي لا يملك اسقاطها. المرأة هي التي تملك الاسقاط. على كلام الشافعی. نعم - 00:50:40

ما لهم فلابد من الأصلين معاً نعم آآ كما ذكرنا قبل قليل انه اذا - 00:51:10  
لأن الترس ينحدر تدريجياً في كل المتن قائم على المقدمة التي أشارنا إليها في النهاية من

يكون ناسخا او لا؟ سبحانك اللهم - 00:51:50  
اشهد ان لا الله الا انت نستغفك ونتوب اليك - 00:52:10